محضر الجلسة رقم 520

التاريخ: الثلاثاء 20 ذو القعدة 1427 (12 ديسمبر 2006)

الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: 25 دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة و50 دقيقة مساء.

جدول الأعمال: الأسئلة الشفهية.

****

المستشار السيد فوزي بنعلال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات. تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد عبد اللطيف اسطمبولي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 24.06 يتعلق بتنظيم المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة.

- مشروع قانون تنظيمي رقم 22.06 يغير ويتمم بموجبه القانون التنظيمي رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.

- مشروع قانون رقم 31.97 المتعلق بمجلس النواب.

- مشروع قانون رقم 23.06 يغير ويتمم بموجبه القانون رقم 09.97 المتعلق بمدونة الانتخابات.

كما توصلت الرئاسة، ابتداء من دجنبر 2006 إلى غاية يوم الثلاثاء 12 منه بالأسئلة الشفهية والكتابية الآتية،

عدد الأسئلة الشفهية:26 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛

عدد الأسئلة التي تم سحبها: سؤال واحد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين..تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدة والسادة المستشارون،

كان من المفروض، السيد الرئيس، بعد افتتاحكم لأشغال الجلسة أن تذكرونا بأسباب تأخر هاته الجلسة. وأنا أعتبر ما وقع اليوم وما وقع أيضا في الأسبوع المنصرم هو استخفاف بهذه المؤسسة التشريعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. تفضل السيد المستشار.. البث التلفزيوني سيبقى مستمرا إلى غاية انتهاء الجلسة. إذن نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 16 سؤالا، ثلاث أسئلة منها آنية موجهة إلى كل من قطاع الفلاحة، التربية الوطنية، و13 سؤالا عاديا تهم قطاعات الفلاحة، التربية الوطنية، الصحة، التجارة الخارجية، الشؤون الاقتصادية، والشؤون العامة، والإسكان.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الأول الموجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تسوية أراضي الدولة للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، محمد عدال، ادريس مرون، محمد الكبوري، بن الطالب الحبيب، حسن أوتغلياست، حسن قيشوحي، بوسلهام بيتة، إبراهيم أبوزيد، المهدي زركو، عبد الحميد السعداوي.

السؤال لأحد المستشارين. تفضل.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير المحترم،

تتوفر الفلاحة المغربية على إمكانات هامة على صعيد الإنتاج النباتي والحيواني، يستدعي استغلالها نهج سياسة فلاحية جديدة تعتمد على تحويل القطاع الفلاحي التقليدي إلى فلاحة عصرية ومنتجة، ترتكز على توطيد المكتسبات والاستغلال الأمثل لنوعية التربة بكل منطقة ورفع العديد من العوائق التي تحد من تطور هذا القطاع، خاصة المشاكل المرتبطة بالتهيئة العقارية ومخلفات عملية تفتيت الأراضي، مما يستدعي معه تسوية الوضعية القانونية لأراضي الجموع وأراضي الكيش والأراضي المسترجعة والعروش ومواصلة تنفيذ بنود اتفاقية الإطار المبرمة بين وزارة الفلاحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المتعلقة بأراضي الأحباس.

من هنا نود مسائلتكم السيد الوزير:

ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة من أجل تسوية وحل كل المشاكل المرتبطة بالتهيئة العقارية لجميع الأراضي الفلاحية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

السيد محمد محتان كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

أود في البداية أن أستسمح على هذا التأخر لأن كنا في أكادير في المناظرة الوطنية للجماعات المحلية التي أشرف صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله على افتتاح أشغالها.

وفيما يخص الأسئلة المطروحة تهم أراضي الدولة لأقول هذا الشطر هو جانب العقار بصفة عامة كما تفضل السيد المستشار وقالوا بأنه عندنا أنظمة عديدة فيما يخص العقار الفلاحي والأسئلة التي سأجيب عليها كما توصلنا بها تهم أراضي الدولة.

وكما نعلم جميعا تعاني الفلاحة المغربية من هذا الجانب وضعية العقار في المغرب في إكراهات أود على سبيل المثال أن أشير هنا إلى مؤشر عندو دلالة مهمة ألا وهو مساحة الضيعات، أكثر من 75% من ضيعات الفلاحة عندها أقل من خمس هكتارات.. ولكن في غالب الأحيان في باديتنا تجد خمس هكتارات مفرقة على خمسة أو ستة..

ووعيا بهذا قامت الحكومة بأخذ عدد من الإجراءات، مع الأسف الوقت ليس كافي لكي أتطرق في ثلاثة دقائق لهذه الإجراءات ولكن سأرصد المهمة منها على أساس أن من بين هذه الإجراءات اللي داخلة في الاستراتيجية التي وضعتها الحكومة فيما يخص هذا الجانب:

- أولا ضمان حق الملكية عبر توسيع عملية التحفيظ العقاري؛
- كذلك توحيد الأنظمة العقارية من خلال تحويل الأنظمة التي لا توفر ضمانات كافية للمستغلين إلى نظام الملك الخاص المحفظ؛
- إزالة العوائق التي تحول دون تداول العقار الفلاحي في السوق العقاري؛
- إنعاش التجمعات الفلاحية، خاصة فيما يتعلق بالاستغلاليات المشاعة؛
- المحافظة على الأراضي الفلاحية وتقليص آثار الزحف العمراني على الأراضي ذات القدرة الإنتاجية الفلاحية.

وترتكز محاور الإصلاحات المبرمجة على مجموعة من التدابير والإجراءات منها ما أنجز ومنها ما هو في طور الإنجاز والتحضير. وتتمثل هذه الإجراءات أساسا فيما يخص إعداد مشروع قانون يتعلق بمراجعة التشريع الخاص بالتحفيظ العقاري، يمكن غادي نرجع لهاذ الباب في سؤال فيما بعد، قلت بأن هناك إعداد قانون يخص التحفيظ العقاري في اتجاه تبسيط المساطر وتقليص الآجال وكذلك من بين الإجراءات التي نحن بصدد القيام بها هو:

مواصلة عملية تمليك الأراضي الجماعية بدوائر الري ودراسة إمكانية تمديد هذه الإجراءات إلى الأراضي الزراعية التي تهم البور؛

وكذلك تحضير مشروع قانون يرمي إلى تمليك أراضي الكيش لفائدة ذوي الحقوق المستغلين؛

وكذلك هناك متابعة عملية تصفية الوضعية القانونية للأراضي التي تم توزيعها كان في سنة 2005 صوتنا جميعا على قانونين يهمان هذه الفئة من الفلاحين الذين أعطيت لهم أراضي في إطار الإصلاح الزراعي، ولكن كانت تلك الأراضي مرهونة بدفتر تحملات ولكن بفضل مجهودكم ومجهودنا جميعا سلمنا لهؤلاء الناس إن شاء الله أعطيناهم أراضي، أعطيناهم رسوم ملك هذه الاراضي.

وكاين كذلك من بين الإجراءات: تنفيذ مخطط هيكلة الأراضي التي تشرف عليها شركة صوديا- صوجيطا، كانت عملية السنة الفارطة همت 44 ألف هكتار وحنا داخلين في الشطر الثاني من هذه العمليات.

وكذلك من بين الإجراءات أذكر:

الشروع في تحضير مشروع قانون متعلق بتدبير الملكية المشاعة بهدف تحسين طرق الاستغلال وتكثيف الإنتاج الفلاحي بهذه الملكيات،

وكذلك إبرام اتفاقية إطار، وهذا كذلك شيء مهم، تهم اتفاقية بين وزارة الفلاحة ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية من أجل تحسين طرق استغلال الضيعات الحبسية وتأطير التقنيين التابعين لوزارة الأوقاف المكلفين بتسيير هذه الضيعات. وقد تمت برمجة 15 ضيعة على مساحة 1400 هكتار في مرحلة أولى بعدد من الأقاليم والعمالات.

وفي الاخير، إنجاز ضم الاراضي على مساحة تقدر تقريبا ب 900 ألف هكتار، منها تقريبا 300 ألف هكتار بالمناطق البورية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد القادر قوضاض:

شكرا السيد الوزير، عدم تسوية هذه الأراضي في الحقيقة يعرقل الفلاحة ديالنا عرقلة كبيرة، بمعنى أنه ما عمر انتظرنا شي واحد يدير استثمار في الفلاحة والأرض ديالو مرهونة قانونا ماشي ديالو، إذن كيفاش حنا تنفكرو في الفلاحة ديالنا لكي نطورها والدولة مازالت متمسكة بهذه الأراضي، اللهم إذا كتشوف الحكومة بأن هذه الأراضي مازال غادي تردها أنا ما كنظنش اللي عندو 40 عام و50 عام في البلاد واش غادي.. إذن لابد من الاستعجال في حل هذا المشكل، هذا المشكل نطرحه في كل دورة وسنبقى نطرحه حتى يحل لأنه الناس اللي باغي تشتغل وتستثمر في بلادها وتريد أن ترهن ذيك البلاد في الأبناك باش تاخذ تدير استثمار ما عندهاش حتى حاجة حتى شي وثيقة باش تثبت، وبالتالي هذا هو اللي تيجعلنا تتناقضو حتى مع أنفسنا في عملية الدفع بفلاحتنا في هذه البلاد وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. إذن نمر إلى السؤال الموالي، السؤال الآني الثاني هو أيضا موجه إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري حول تسويق الحبوب للمستشارين المحترمين السادة: حسن أبو العز، عابد شكيل، عبد الله عباد، عبد اللطيف اسطمبولي، فليتفضل أحد السادة المستشارين المحترمين.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

لقد عرفت أثمنة الحبوب في الآونة الأخيرة تدنيا ملحوظا بفعل الأخبار التي راجت حول عزم الحكومة التخفيض من الرسوم الجمركية المتعلقة بالقمح الطري المستورد.

ولا يخفى عليكم السيد الوزير ما يمكن أن يسببه ذلك من خسائر فادحة للمهنيين، وحيث أقول المهنيين في هذا القطاع أقول أكثرهم الفلاح، بحيث لم يتمكنوا من بيع المنتوج بسبب هذا الإجراء.

وفي نفس السياق ، أريد أن أشير إلى ما قام به مكتب الحبوب والقطاني بخصوص المناقصات في هذا المجال، بحيث تم تحديد سقف 21% للتعاونيات والباقي للمتدخلين الخواص.

وإذا كان هذا الإجراء في حد ذاته قانوني ولا يتماشى مع متطلبات الشفافية والمنافسة فإن الحكومة – يقال - لم تحترمه في بعض المناطق، بحيث لاحظنا خلال طلب العروض الأخير بتاريخ 30 أكتوبر 2006 أن بعض التعاونيات استحوذت على أكثر من 50% والأمثلة كثيرة في هذا المجال، وهو الأمر الذي سيطرح في اعتقادنا مشاكل متعددة، بحيث سيؤدي إلى خسائر للمهنيين الذين

لم يتمكنوا من بيع ما لديهم من مدخرات وبالتالي لم تستوعب المخازن محصول موسم 2007.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير:

1- ما مدى صحة الأخبار التي تروج حول احتمال تخفيض الرسوم الجمركية المتعلقة بالقمح الطري المستورد؟

وما الذي ستقوم به وزارتكم لحماية مهنيي القطاع في حالة صحة هذا الخبر؟

2- ألا تعتقدون أن منح نسبة 21% للتعاونيات فيما يتعلق بالمناقصات إجراء غير قانوني ولا يتماشى مع متطلبات الشفافية والمنافسة الشريفة؟

ولماذا تم تجاوز هذه النسبة في بعض المناطق من المملكة؟

والسلام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. الكلمة للحكومة.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارون،

السيد المستشار المحترم، أشكرك على هذا السؤال، وأود في البداية أن أقول، تكلمنا الكثير في هذه السنة على نظام تسويق الحبوب وأعطيت فيها التوضيحات الكافية وأنا ما غاديش نرجع للإجراءات التي تمت في هذا الباب، وأود أن أقول بأن الهدف الذي كان في هذا النظام الجديد كان أولا انطلاقا من المنتوج الذي حقيقة والحمد لله كان منتوج مهم الذي وصل فيما يخص القمح اللين 42 مليون قنطار، شيء أساسي واللي كان سينتج منه اندحار الأثمان وكان الفلاح هو الذي سوف يعاني من هذا السبب، ولهذا قمنا بالتنظيم. والمبدأ الثاني الذي، المبرر الثاني الذي دفعنا لهذا النظام هو أنه بغينا ننظم هذا الباب ديال القطاع الفلاحي ديال فيما يخص تسويق الحبوب بغينا نمشيو شوية لعصرنته وتحديثه لأنه فيما سبق كانت تلاعبات وكانت زبونية، وكانت كذلك شيئا من الغش في هذا الباب ولهذا ارتأينا أنه نحاولو نغيرو شوية الأشياء. وهنا أكتفي لأعطي بعض الأرقام فيما يخص النتائج اللي أعطى هذا النظام إذن سجل مستوى غير مسبوق، حيث بلغت الكميات المسوقة إلى غاية 16 يونيو 2006، حوالي 22 مليون قنطار أي أكثر من نصف المحصول. ويمثل هذا المستوى زيادة تفوق 50 % مقارنة مع الموسم الفارط و33% مقارنة مع سنة 1996 والتي كانت فيها كذلك موسم فلاحي جيد. .

وقد تم تسويق هذه الكميات، كان واحد الثمن مرجعي ديال 20 درهم c'est un prix de référence ثمن مرجعي ولكن الأرقام اللي جاتنا تراوحت الأثمان في هذا الموسم ما بين 220 و240 درهم للقنطار، مع العلم أن مستوى الأثمان يتأثر بعدة أشياء فكاين قانون العرض والطلب وكذلك عامل الجودة ومدى الابتعاد عن مراكز الاستعمال.

وفيما يخص نقطة الحماية الجمركية فقد تم ابتداء - كما قالها السيد المستشار - من 3 غشت 2006 رفع الرسوم على استيراد القمح اللين من 115 إلى 130% وذلك لضمان تسويق الإنتاج وتصريفه، غير أن ارتفاعات القمح اللين في الأسواق العالمية جعلت سعر القمح اللين عند الاستيراد يتراوح حسب المصادر ما بين 350 درهم للقنطار في السوق الفرنسي مثلا و380 درهم للقنطار في سوق الولايات المتحدة.

إذا سمحت السيد الرئيس باغي نعطي غير في واحد النقطة واحد الاستفسار ديال السيد المستشار فيما يخص التعاونيات والتجار لأعطي.. كانت هناك واحد طلبي عروض ديال المكتب ما بين 16 غشت 2006 و15 مايو 2007 وهو يهم 9 مليون قنطار غادي نعطي غير واحد المؤشرات فيما يخص.. في الشطر الأول ديال هاذ طلب العروض التعاونيات استفادت في 20% والتجار 80% في الشطر الثاني غادي تكون 31% للتعاونيات و69% للتجار لأقول بأنه ما كاينش شي إنصاف وبأنه كاين هنا قوانين، أذكر مرة أخرى بأن طلب العروض يعمل في إطار ضوابط قانونية اللي حنا خدامين فيها ونشتغل فيها. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. التعقيب لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد حسن أبو العز:

شكرا السيد الوزير على هذه العروض، ولكن السيد الوزير في دفتر التحملات اللي عدلتوه أعطيتم للتعاونيات 21% هم شاركوا التعاونيات بالثمن اللي بغاو، طلعوا الثمن اللي بغاو، ومن بعد سالاو 21% ديالهم دخلوا 79% بصراحة حنا حبذنا هذا النظام الجديد السيد الوزير اللي سوقتم فيه 20 أو 22 مليون قنطار، أنتم تتحكمون السيد الوزير في 12 مليون قنطار الدولة تتحكم في 12 مليون للدقيق المدعم، بقيت الآن 10 مليون قنطار، زائد 4 مليون قنطار أو 5 مليون قنطار كتدور عند الفلاحة، غادي يسوقها التجار، شكون اللي غادي يشري هاذ الشي أنتم كاين ضغط من المطاحن الصناعية على الحكومة باش تهبط الجمرك ولو الأثمنة مرتفعة، إذا كانت الأثمنة مرتفعة راه جودة القمح اللين المستورد ماشي هو الجودة اللي عندنا حنا لأن الفلاح ديالنا باقي ضعيف باش يكسب واحد الجودة لأن ما عندوش إمكانيات السيد الوزير باش يمكنها.. القمح الطري الآن كيجي من الخارج بجودة عالية والمطاحن تضطر، الآن راه كاينة بواخر نازلة في الميناء تنتظر الجمرك يهبط، كاين الآن جوج بواخر 40 ألف طن.. والناس تسوقت المنتوج المستورد 285 درهم وما بغاوش يشريو المنتوج.. وهذا، السيد الوزير يؤثر، 10 مليون قنطار ماشي ساهلة، تبقى في المستودعات، أثر حتى على الزيتون، بحال مثلا جهة فاس بولمان الناس كيشريو القمح وكيبيعوه وكيتسوقوا الزيتون داروا معامل.

في الحقيقة السيد الوزير على الأقل cps ذاك دفتر التحملات ديروه وقولوا لنا بأنه التعاونيات غادي يسوقوا 21% ويدخلوا معكم باش نعرفو على الأقل حنا في الاثمنة. ايلا جيتي تشوف التعاونية ديال مكناس هي باعت ب 252 واصل إلى فاس زائد النقل frais financiers زايد بزاف الحوايج إذن ما بقاتش بالثمن المرجعي اللي كتقولوا التعاونيات كيحميو الفلاح بالثمن المرجعي إذن سوقت ب 2 درهم.

بصراحة السيد الوزير كاين خطر كبير والناس ستفلس لأن المخازن عامرة، كاينة 10 مليون قنطار في المخازن محطوطة وغادي تزيد تكون أكثر.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، التعقيب للسيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير باغي أذكر بأنه في هذا النظام الجديد، لأن ما كانتش عندي فرصة باش نقولو لو بأنه فيما سبق كان تدخل الدولة يهم 12 مليون قنطار، ولكن في هذا النظام الجديد ونظرا لوفرة الإنتاج لم نحدد سقف 12 مليون بقيت مفتوحة ووصلنا الآن إلى 22 مليون، لأقول بأنه بقي دعم الدولة مفتوح، وثانيا حتى ذيك المدة الزمنية،التي يعطى فيها ذاك الدعم ديال 2 درهم في القنطار زدنا في ذاك المدة الزمنية وكانت حماية جمركية، وإذا اقتضى الحال غدا إن شاء الله.. لماذا سوف لن نحمي مستقبلا إذا دعت الضرورة إلى ذلك؟ وأنا أشير بأنه هنا فيما يجري في الأسواق العالمية حاليا كاينة واحد الارتفاع ديال الأثمان ديال الحبوب كبير لا نحتاج إلى حماية تكون في هذه الظروف وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.. تفضل.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارون المحترمون،

في نظري يمكن أن نرفع الجلسة لعدة أسباب: أولا تأخر الجلسة الذي أشار إليه الزميل الكونفدرالي منذ حين، ثم كنا نكتفي على الأقل بالأسئلة الآنية، أما الأسئلة الأخرى فيمكن أن نؤجلها إلى حصة أخرى، وخصوصا أن هناك لجنة العدل آخر اجتماع لها هو اليوم ولا يمكن أن تتأجل، إذا وافقني الإخوة المستشارون نرفع الجلسة.

السيد رئيس الجلسة:

هو القاعة سيدة أمرها، المجلس سيد أمره.. تفضل.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

هو استهتار بهذه المؤسسة التشريعية لأن الحكومة لم تكلف نفسها حتى إخبارنا وإشعارنا أن حضورها سيكون في ساعة محددة، إن شاء الله تكون حتى السابعة ليلا أو حتى الثالثة صباحا. المهم على الأقل كان من المفروض إخبار المجلس، والمجلس سيخبرنا على أساس أن نجيو مع الخامسة ما كاين حتى إشكال.

ما قيل لنا أنه مع الثالثة، مع الرابعة، مع الخامسة، وكل المستشارين والمستشارات مع الرابعة في البرلمان، ما خلاونا نعملو شغلنا ما خلاونا نشوفو التقارير اللي هي تابعانا وعلى ذلك كاين لجن أخرى، كاين لجنة العدل والتشريع، كاين لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية والثقافية وكاين التصويت على مجموعة من المشاريع اللي غادي تكون عندنا في الجلسة العامة.

إذن كان من المفروض، حنا ما عندنا أي إشكال، متعودين نبقاو حتى الثانية، حتى الثالثة، حتى الرابعة صباحا، على الأقل أن الحكومة تعلمنا حتى الخامسة أو السادسة.

رجاء الأسئلة اللي كاينة الآن نبرمجها إلى الأسبوع المقبل، نؤجلها إلى الأسبوع المقبل باش يكون عندنا متسع من الوقت وتكون الحكومة حاضرة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحمان الشرقاوي:

السيد الرئيس،

ونحن بدورنا، فريق الحركة الشعبية نضم صوتنا إلى الأغلبية والمعارضة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

إذا سمحتم لي السيد الرئيس، شكرا زملائي، أنا اللي بغيت أن أفهم للإخوان أنه قضية اجتماع اللجنة هو كاين آخر أجل قبل بدأ مناقشة القانون المالي يوم الخميس إن شاء الله، لأن السيد الوزير عندو التزامات أساسية غدا ولن يتمكن أبدا من الحضور، وبالتالي فرصتنا الوحيدة في هذه اللجنة اللي الإخوان بدون شك مهتمين بها لأنها من أهم اللجن وكذلك من أهم القطاعات، ألتمس منكم بكل تقدير واحترام وهذا ملتمس ورجاء للجميع أن نوفق ما بين هذه الجلسة الدستورية وقد تم طرح بعض الأسئلة لكي لا يقال أنه ألغيت جلسة دستورية ونوفق بين الحسنيين، وبالتالي نطلق سراح الإخوان للتوجه إلى اللجن لأن آخر يوم قبل بدأ الجلسة العامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد طاهري:

السيد الرئيس،

نحن في فريق التحالف الاشتراكي نؤيد الفكرة، ونود كذلك أن لا يتكرر هذا الاستخفاف لأن المؤسسة أصبحت تفقد يوما بعد يوم سلطتها وصورتها. وأتمنى أن تعيد الاطمئنان لنفوس المستشارين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. تفضل السيد المستشار.

السيد المستشار:

نحن أيضا في فريق الاتحاد الدستوري نضم صوتنا لأصوات المستشارين المحترمين ونمشي معهم في نفس الطرح، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا . الكلمة للحكومة، تفضل السيد الوزير.

السيد كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري ، المكلف بالتنمية القروية:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بغيت باسم زملائي الوزراء أود أن أقول بأنه كنا في مهمة دستورية، كان صاحب الجلالة نصره الله يشرف على انطلاق أشغال مناظرة، ولهذا كنا في مسؤولية دستورية كذلك إذا لم نكن هنا كنا في مؤسسة دستورية ألا وهي إشراف صاحب الجلالة نصره الله على انطلاقة أشغال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذا سمحتم الإخوة المستشارين لا أدافع على الحكومة، الحكومة كانت عندها ظروف قاهرة وعرفناها ما كاين إشكال ولكن نعتبر أن هذه الجلسة التي بدأناها هي جلسة دستورية وأن الأسئلة التي طرحت دائما في إطار هذه الجلسة الدستورية، ولكن نزولا عند رغبة الأغلبية وجميع المستشارين فيمكن أن نؤجل الأسئلة و نرفع الجلسة إلى جلسة مقبلة وانتهى الموضوع.

محمد تيتنا العلوي الادريسي
أمين مجلس المستشارين